مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد 2003: تحديات السياسة القطرية أنموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7210
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣: تحديات السياسة القطرية أنموذجاً

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري (*)
ahmed.alanbary@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تعرض العراق منذ العام ٢٠٠٣ الى الكثير من التحديات في مقدمتها التحديات الأمنية التي أثرت بشكل كبير على حياة المواطن العراقي، والتي كانت تستهدف بالأساس تعطيل العملية السياسية. فالعديد من الدول ومنها على وجه الخصوص بعض دول جوار العراق عارضت التغيير السياسي الذي حصل في العراق في العام ٢٠٠٣، الذي اعتمد فيه الديمقراطية وآلياتها كأساس للوصول الى السلطة والتداول السلمي لها. وقد تعرض العراق بسبب مواقف بعض الدول الى تحديات كبيرة استهدفت العملية السياسية بقصد تعطيل نجاحها. وتعد قطر واحدة من الدول التي شكلت سياساتها ومواقفها تجاه العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٧ تحديات كبيرة للعملية السياسية فيه. غير ان الأزمة التي حصلت بين قطر من جهة والسعودية والامارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، وما تعرضت له قطر من مقاطعة وحصار منذ حزيران ٢٠١٧ يمكن أن يكون فرصة جيدة للارتقاء بعلاقات البلدين الى مستويات مقبولة من التعاون والتنسيق في مختلف المجالات، وهو أمر قطر بحاجة اليه أكثر من العراق الذي هو على استعداد دائم لتحسين علاقاته مع جميع الدول وبشكل خاص دول الجوار.

المقدمة:

انتج التغيير السياسي الذي حصل في العراق العام ٢٠٠٣ عملية سياسية ونظاماً سياسياً يتبنى الديمقراطية وآلياتها أساساً لتولي السلطة وتداولها بشكل سلمي. وهو ما يعني ان الانتخابات هي الأساس في تحديد حجوم الكتل

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

السياسية في مجلس النواب، والذي هو، وفقاً للدستور العراقي ٢٠٠٥، يمنح الثقة للحكومة.

غير أن المعادلة السياسية التي جاءت بها نتائج الانتخابات لم تكن مرضية لطموحات بعض دول الجوار العراقي وهو ما دفعها لاتخاذ موقفاً معادياً من العملية السياسية، وعملت جهدها من أجل افشال التجربة الديمقراطية في العراق وبكل الوسائل.

ولهذا عانى العراق منذ العام ٢٠٠٣ والى الأن من سياسات معادية له تبنتها بعض دول الجوار العراقي ممن وجدوا في العراق الجديد الديمقراطي ما يشكل خطراً على انظمتهم الحاكمة، لا سيما تلك الدول التي تحكمها عائلات توارثت الحكم لعقود من الزمن.

ومن الدول التي تبنت سياسات معادية للعملية السياسية في العراق دولة قطر. إذ انها بسياساتها التي تقوم على استقبالها أشخاص مطلوبين للقضاء العراقي، وأشخاص لا يعترفون بالعملية السياسية في العراق التي تأسست منذ العام ٢٠٠٣ ومعادين لها، وعقد المؤتمرات وتبني سياسات ومواقف مضرة بالعراق سواء كان بشكل مباشر أم غير مباشر، تشكل تهديداً للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية العراقية .

اشكالية البحث:

ان التغيير السياسي الذي حصل في العام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من عملية سياسية ونظام سياسي يتبنى الديمقراطية والياتها أساساً للوصول الى السلطة وتداولها بشكل سلمي، واجهته بعض دول جوار العراق بالرفض والمعاداة، وعدم التعاطي مع العراق بايجابية. ومن تلك الدول دولة قطر. إذ ان دعوتها ورعايتها لمؤتمر يبحث الشأن العراقي دون موافقة الحكومة العراقية وتوجه الدعوة الى قوى سياسية بعينها من شأنه الاضرار بالعملية السياسية. ولهذا فان البحث يحاول الاجابة عن الأسئلة الأتية:

١- ما هي طبيعة التحديات التي تتعرض لها العملية السياسية والتي تمثلها سياسات دول إقليمية؟

٢- ما هي أهداف السياسة القطرية في تبنيها سياسات معادية للعملية السياسية في العراق؟

٣- ما مدى تأثير هذه التحديات في العملية السياسية؟

- فرضية البحث:

ان العملية السياسية في العراق المستندة الى الأليات الديمقراطية للوصول الى السلطة وتداولها سلمياً تحتكم الى نتائج الانتخابات، التي تحدد حجوم الكتل السياسية في مجلس النواب، وتحدد الكتلة البرلمانية الأكبر التي يُكلف مرشحها من قبل رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة. وهو ما يعني ان الخيار بيد الشعب بعده مصدر السلطات. وهذه العملية لا تخدم أهداف وطموحات بعض دول الجوار العراقي، ومنها دولة قطر، التي وجدت فيها تجربة مهددة لأنظمتها الحاكمة التي تتوارث الحكم داخل العائلة الواحدة. ولهذا حاولت تعطيل العملية السياسية، او على الأقل اضعافها.

- **هيكلية البحث:**

قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. بحثنا في المبحث الأول دوافع التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق. أما المبحث الثاني فبحثنا فيه سياسة قطر تجاه أحداث التغيير العربي منذ العام ٢٠١١. وفي المبحث الثالث بحثنا سياسة قطر تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣.

المبحث الأول: دوافع التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق:

شكلت العملية السياسية التي تم تبنيها في العراق منذ العام ٢٠٠٣ بداية لحياة سياسية جديدة ونظام سياسي جديد يعتمد الديمقراطية وآلياتها أساساً لتولي السلطة وتداولها بشكل سلمي. ولهذا فان نجاح العملية السياسية يعد أساساً لنجاح تجربة الحياة السياسية والنظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣. وواحدة من أهم مؤشرات نجاح العملية السياسية هو نجاح العملية الديمقراطية، والتي من خلالها يتم اعتماد الانتخابات ونتائجها كوسيلة سلمية للوصول الى السلطة وتداولها.

فالانتخابات بما توفره من فرص تكاد تكون متساوية لكل القوى السياسية تعد الوسيلة السلمية لتحديد من يمكنهم تولي السلطة وفقاً للدستور. إذ أن نتائج الانتخابات هي التي تحدد الكتلة الأكبر التي يكلف رئيس الجمهورية مرشحها لتشكيل الحكومة. وبذلك فان فرص ممارسة العمل السياسي والحزبي والسعي للوصول الى السلطة هي مكفولة للجميع، ولا يوجد مبرر للجوء الى وسائل أخرى بقصد الوصول الى السلطة.

واجه العراق العديد من التحديات الخارجية التي استهدفت افشال العملية السياسية فيه، واتبعت لتحقيق ذلك وسائل عديدة، منها اثارة الفتن والخلافات بين مكونات الشعب العراقي لتفتيت وحدته واضعافه.

بهذا المعنى، اشار السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في كلمته بالمؤتمر الاول لمشروع المصالحة الوطنية لمناطق حزام بغداد في أيلول ٢٠١٥ الى المشاريع الخارجية التي تهدد بنية المجتمع العراقي، إذ اشار الى وجود مشاريع خارجية تستهدف اثارة الفتن بين الطوائف وبين المحافظات وداخل المحافظة الواحدة بهدف تفرقتها وتشتيت وحدتها. وهو هدف يسعى لتحقيقه من يقف خلف تلك المشاريع[١]. وهي اشارة واضحة الى ما يتعرض له العراق من مخاطر وتهديدات خارجية.

ومما ساعد هذه الدول في تنفيذ سياساتها داخل العراق وجود قوى سياسية تنسجم توجهاتها مع تلك السياسات. وهو ما جعل تأثير سياسات هذه الدول وما تمثله من تحديات مؤثرة في العراق، كذلك زادت من تعقيد سبل مواجهة هذه التحديات وتجاوزها.

ومما لاشك فيه ان مثل هذه المشاريع شكلت تهديداً للعملية السياسية في العراق، إذ ان زرع بذور الفرقة بين أبناء الشعب الواحد من شأنه أن يؤدي الى نتائج سلبية على الواقع الاجتماعي، وهو ما ينعكس سلباً على الواقع السياسي.

وتعبر تصريحات رئيس هيئة الاركان في الجيش الأمريكي عن أحد أوجه التحديات، إذ انها تعبر بشكل أو أخر عن رغبة لتقسيم العراق. كما انها تشجع اطرافاً، تتبنى مشروع التقسيم وتعمل عليه، على الاستمرار بمشروع التقسيم على أساس أن هناك من يدعم هذا التوجه في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يؤثر سلباً في الحياة السياسية العراقية والعملية السياسية.

ولهذا تضمن رد المكتب الاعلامي للسيد رئيس مجلس الوزراء استغرابه من التصريحات التي نسبت الى رئيس هيئة الاركان في الجيش الامريكي التي عد فيها الحل الوحيد للعراق يكمن في التقسيم، معتبراً هذه التصريحات غير مسؤولة، وتكشف عن عدم المعرفة الكافية بالشعب والواقع العراقي[٢].

وازدادت التحديات التي يتعرض لها العراق بفعل الأحداث التي حصلت في عدد من الدول العربية منذ العام ٢٠١١ وتداعياتها الأمنية والسياسية، لاسيما تأثير الأحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١ على الوضع الأمني في العراق، مما زاد في خطورة التحديات الأمنية التي يتعرض لها العراق والتي تهدف الى التأثير سلباً بالعملية السياسية.

وتشكل التحديات المتمثلة بسياسات دول الجوار الإقليمي للعراق خطورة وتأثيراً كبيرين، كونها تتبنى أهدافاً تتعارض وأهداف وتطلعات الشعب العراقي. والأكثر خطورة هي التحديات التي تمثلها سياسات بعض الدول العربية الرافضة للمعادلة السياسية التي تحققت في العراق بعد التغير في العام ٢٠٠٣، وتعمل بكل ما تستطيع لإفشال العملية السياسية، والتجربة الديمقراطية. وبسبب عدم توافق وانسجام ما ترمي لتحقيقه من أهداف مع ما يتطلع لتحقيقه الشعب العراقي، فإنها لجأت الى مختلف الوسائل التي من الممكن أن تعمل على انجاح مخططاتها وتحقق لها أهدافها.

ويمكن القول بأن الدوافع التي تقف وراء سياسات التدخل في الشأن الداخلي العراقي التي تنتهجها بعض الدول الإقليمية بهدف التأثير بالعملية السياسية تتمثل بـ:

١- تخوف الأنظمة الحاكمة في هذه الدول من نجاح تجربة التغيير السياسي التي حصلت في العراق العام ٢٠٠٣ وما تبعها من عملية سياسية وتجربة ديمقراطية تُعتمد آلياتها كأساس في الوصول الى السلطة وتداولها سلمياً. إذ ترى هذه الأنظمة ان ذلك يهدد حكمها الذي تعاقبوا عليه في داخل العائلة الواحدة لعقود من الزمن.

٢- الميول الطائفية التي تحكم سياسة هذه الأنظمة في العديد من القضايا والأحداث.

٣- السعي لأداء دور إقليمي مؤثر، أملاً في أن ينعكس بشكل ايجابي في تحسين مكانتها الإقليمية.

٤- محاولة احتكار الدور الإقليمي من طرف دولة على حساب دولة أخرى، مما يدفع تلك الدول للتنافس على النفوذ الإقليمي، كما في التنافس السعودي – القطري. وهو ما يدفع بالدول المتنافسة الى التدخل في شؤون الدول الأخرى، في محاولة منها لفرض وجودها.

تصاعدت حدة التنافس بين السعودية وقطر على النفوذ في المنطقة وبشكل متزايد منذ العام ٢٠١١ بفعل أحداث التغيير التي شهدتها بعض الدول العربية. ومن أبرز ساحات التنافس مصر وسوريا. ففي مصر تمثل التنافس بين السعودية وقطر على دعم كل منهما لقوى تعتقد انها ستعزز نفوذها في

مصر، فعملت قطر على دعم حركة الاخوان المسلمين لتمكينهم من الوصول الى السلطة[٣].

٥- سعي تلك الدول للحصول على النفوذ في العراق.

المبحث الثاني: سياسة قطر تجاه أحداث التغيير العربي منذ العام ٢٠١١

كانت السياسة الخارجية لقطر للمدة ١٩٩٥ - ٢٠١١ تستند الى حرصها على لعب دور الوسيط حل الصراعات بالطرق السلمية بين دول المنطقة وغيرها من المناطق. وهذه السياسة التي بدأت العام ١٩٩٥ تم التأكيد عليها فيما بعد بالدستور القطري للعام ٢٠٠٤ في المادة السابعة منه التي نصت على " تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام "[٤]. وهو ما حقق لقطر المقبولية الى حد ما على المستويين الإقليمي والدولي. وفضلاً عن هدف إبراز صورة قطر كوسيط يحظى بمقبولية، فان ثمة عدد من الأهداف تسعى لتحقيقها من وراء هذه السياسة القطرية، منها[٥]:

١- ضمان الحفاظ على أمنها واستقرارها.

٢- توسيع نفوذها ولعب دور إقليمي مؤثر.

٣- التقرب الى الغرب والاعتراف بها كحليف دولي لهم.

اتخذت قطر قرارها بالتدخل لصالح قوى سياسية في عدد من الدول العربية التي شهدت تظاهرات جماهيرية مطالبة بتغيير الأنظمة الحاكمة في بلدانها، كما حصل في مصر وليبيا ٢٠١١ وغيرها من الدول[٦]، كما تدخلت قطر في سوريا منذ العام ٢٠١١[٧] لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

وقد عدت التدخلات الخارجية بشؤون الدول التي حصل فيها التغيير بشكل عام أحد أهم التحديات التي من الممكن أن تعرقل أو تؤدي الى فشل المرحلة الانتقالية، ولهذا اعتبر منع التدخلات الخارجية ضمن أولويات العمل لنجاح المرحلة الانتقالية[٨].

أيدت قطر التظاهرات الجماهيرية التي خرجت للمطالبة بالتغيير[٩]. والموقف القطري هذا جاء مغايراً لمواقف دول المنطقة وتحديداً دول مجلس

التعاون الخليجي، التي لم تؤيد بعض المطالبات بالتغيير التي ترى فيها انها تشكل خطراً عليها[١٠]. فالسعودية، على سبيل المثال، لم تؤيد التغيير الذي حصل في مصر والذي أفضى الى وصول جماعة الاخوان المسلمين المدعومين من قطر من أجل الوصول للسلطة في مصر. ولهذا عملت السعودية على تغيير نتائج المعادلة السياسية في مصر، فقد عملت على دعم وصول عبد الفتاح السيسي للسلطة في مصر، وهو ما تم بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي[١١].

فالسعودية والامارات بشكل خاص ودول الخليج العربية بشكل عام ترى في الاخوان المسلمين خطراً يهدد السلطة في دولهم[١٢]، إذ يرون فيه انه تنظيماً يسعى للوصول الى السلطة في الدول العربية، لاسيما وهو تنظيم لديه الخبرة السياسية[١٣] وهو الأكبر حجماً بحسب اعتقادهم. كما يعتقدون ان امكانية ان ينتقل هذا التنظيم الى داخل دولهم أمراً وارداً، مما يتطلب العمل على تحييده[١٤].

وقد أثرت سياسة قطر التدخلية بشؤون الدول الأخرى بشكل سلبي على تلك الدول وطبيعة العلاقات بين مكونات الشعب الواحد. فتدخل قطر بشؤون مصر الداخلية ودعمها لجماعة الاخوان المسلمين جاء على حساب مصلحة الشعب المصري.

وفشلت قطر بسياستها تجاه ليبيا وتدخلها بشؤونها[١٥]، لما تسببت به من فوضى وتفرقة بين الشعب الليبي، وهو ما أثار انتقاد الليبيين. ومن أسباب فشل السياسة القطرية[١٦]:

١- الدبلوماسية القطرية غير الاحترافية.
٢- التحديات الكبيرة التي نتجت عن عمليات اتخاذ القرارات الشخصية.
٣- الانحياز لطرف على حساب أخر بشكل انتقائي.

ويمثل التدخل القطري في سوريا وما خلفه من نتائج كارثية على الشعب السوري مثالاً بارزاً لسياسة التدخل التي انتهجتها قطر. وهو ما الحق ضرراً بالغاً بقطر كدولة محايدة ووسيطاً في حل الخلافات الإقليمية.

فتدخل قطر ودعمها للتغيير في الدول العربية، لرغبتها في لعب دور مؤثر قد أثر على صورتها كدولة وسيط في حل النزاعات ولها علاقات جيدة مع الدول[١٧].

وقد تسببت السياسة القطرية هذه في اثارة الخلافات بين قطر من جهة والسعودية والامارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، حتى وصل الأمر الى قطع العلاقات بينهم بشكل كامل في حزيران ٢٠١٧.

- **الاتهامات الموجهة لقطر:**

في اجتماع عقد في مقر الأمم المتحدة لمراجعة الوضع الأمني في ليبيا وجهت مصر اتهاماً لقطر بدعمها لـ " الجماعات الارهابية " في ليبيا. وقد أشار مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية طارق القوني الى تورط قطر، ودولة أخرى من دول الشرق الأوسط لم يذكر اسمها، بتقديم الدعم للتنظيمات والجماعات الارهابية. وفي الاجتماع قدم الوفد المصري الى المشاركين في الاجتماع قائمة توضح " أوجه الدعم الذي قدمته قطر للإرهاب "، وكذلك " الانتهاكات القطرية المختلفة في ليبيا "، بحسب ما وصفه بيان الخارجية المصرية. وهو ما دعا الوفد القطري الى ابداء أسفه واحتجاجه على ما جاء في مداخلة مصر، مؤكدة على أن قطر حريصة على الاسهام بجهود مكافحة الارهاب[١٨].

كما اتهمت إليانا روس ليتينن، رئيسة اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالكونغرس الأمريكي، مسؤول قطري قالت بأنه قدم دعماً للعقل المدبر لهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١. كما قالت ليتينن أن قطر قدمت الدعم العلني للعقل المدبر لهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ وشخص أخر موضوع على قائمة الارهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومتورطاً بتمويل الارهاب في العام ٢٠١٢، ومتورط بدعم وتمويل التنظيمات الارهابية في العراق وسوريا. كما أكدت ليتينن " أن أشخاصاً قطريين آخرين، بالإضافة إلى الحكومة القطرية، أرسلو مبالغ مالية خيالية لتنظيم " القاعدة " و " جبهة النصرة " وتنظيم " داعش "، مؤكدة في السياق أن السلطات القطرية على علم بذلك التمويل دون أن تحرك ساكنا لوقفه ... مؤكدة أن قطر بيئة متسامحة مع تمويل الإرهاب "[١٩].

كما وجهت السعودية من خلال سفيرها في اسبانيا منصور بن فرحان اتهامات لقطر بتمويل التنظيمات الارهابية كجبهة النصرة في سوريا، واصفاً اياه بالسلوك غير المقبول. واشار السفير بن فرحان الى ان مقاطعة الدول الأربع لقطر إنما جاء بسبب " استمرارها في تمويل التنظيمات المتطرفة، وممارسة السياسات العدائية ضد جيرانها وإيواء ودعم قيادات تنظيمات متشددة "[٢٠].

ووجه الاتهام لقطر بأنها " تتبنى مختلف الجماعات الإرهابية والطائفية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين وداعش ... والقاعدة". ومن جهتها ردت قطر على هذه الاتهامات بأنها ادعاءات لا أساس لها[٢١].

ووصفت الدول المقاطعة لقطر الاجراءات التي اتخذتها قطر بتوقيعها اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة تمويل الارهاب، بأنها خطوة غير كافية. كما انها أشارت الى ان الاجراءات القطرية كانت نتيجة لما عدته " باستمرار وتنوع نشاطات السلطات القطرية في دعم الإرهاب وتمويله واحتضان المتطرفين ونشرها خطاب الكراهية والتطرف والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى "[٢٢].

كما اصدرت الدول الأربعة المقاطعة لقطر قائمة ضمت (٥٩) شخصاً و (١٢) كياناً ضمن قوائم الارهاب التي تحضرها هذه الدول، وهؤلاء الأشخاص وهذه الكيانات أما مقرها في قطر أو مدعومة من قبلها. وجاء في البيان "هذه القائمة المدرجة مرتبطة بقطر، وتخدم أجندات مشبوهة في مؤشر على ازدواجية السياسة القطرية التي تعلن محاربة الإرهاب من جهة، وتمويل ودعم وإيواء مختلف التنظيمات الإرهابية من جهة أخرى"[٢٣].

وبهذا الخصوص قال وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتي انور قرقاش " نريد التأكد من أن قطر، الدولة التي تملك احتياطيا نقديا قيمته ٣٠٠ مليار دولار، لم تعد راعية بشكل رسمي أو غير رسمي للأفكار الجهادية والإرهابية "، وطالب قرقاش بحل إقليمي للأزمة ومراقبة دولية[٢٤].

المبحث الثالث: سياسة قطر تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣

لم يكن لقطر موقف مؤيد للعراق بعد التغيير الذي حصل في العام ٢٠٠٣، بل ان سياستها تجاه العراق ومواقفها أضرت بالعراق وبالعملية السياسية. ومنها المؤتمر الذي عقدته قطر في أيلول ٢٠١٥، والذي يشكل تهديداً للعملية السياسية في العراق بسبب تقديم الدعوة الى أشخاص مطلوبين للقضاء العراقي، وما تضمنه من دعوات منها عدم الاعتراف بالعملية السياسية.

ويعد عقد هذا المؤتمر مثالاً للسياسة القطرية المتمثلة بعدم الاعتراف بما انتجته المعادلة السياسية في العراق منذ العام ٢٠٠٣، بالرغم من انها تحتكم الى الدستور والقانون والآليات الديمقراطية. وهذا تأكد بما تم تسريبه عن

المؤتمر وأهداف من حضر المؤتمر، الذين طالبوا بعملية سياسية جديدة بكل مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، واعتبار العملية السياسية الحالية من مخرجات الاحتلال، ووصف الدستور بأنه غير شرعي[٢٥].

ومما لاشك فيه ان عقد مؤتمر يتبنى هذه المطالب يؤشر الى تأييدها من قبل حكومة الدولة المضيفة للمؤتمر. وهو ما يضر بالعراق وبشعبه وبالعملية السياسية. ولا يوجد ما يبرر مثل هذا الموقف، إذ ان العراق بعد العام ٢٠٠٣ تبنى الآليات الديمقراطية للوصول الى السلطة وتداولها بشكل سلمي[٢٦]، بلحاظ ما يرد عليها من ملاحظات، والتي يمكن تجاوزها بالحوار بين العراقيين وفي داخل العراق.

ولهذا فان اللجوء الى مثل هذه الوسائل يعد أمر غير مقبول، فالديمقراطية وعبر آلية الانتخابات توفر فرصاً للجميع للتنافس، ولهذا فان أي وسيلة للوصول الى السلطة خارج الآليات الديمقراطية يعد أمر مخالفاً للدستور. ومن هذه الوسائل عقد المؤتمرات خارج العراق التي تتناول الشأن الداخلي العراقي وتدعو الى الانقلاب على العملية السياسية، والاستحقاقات الانتخابية، ومنها مؤتمر الدوحة في أيلول ٢٠١٥.

وبما ان الديمقراطية تجربة حديثة في العراق فمن الطبيعي أن تحدث فيها أخطاء، وترد عليها بعض الاشكاليات، مما يتطلب العمل على تشخيصها ومعالجتها وتصحيحها، وهو ما يمكن أن يتم بالحوار البناء داخل العراق وبين الأطراف العراقية. وهي في كل الأحوال ضمن الحدود المعقولة.

وأحد نتائج سياسة التدخل التي انتهجتها قطر في الشؤون الداخلية للدول ومنها العراق هو الخلاف بين قطر وكل من السعودية والامارات والبحرين ومصر، وتوجيه الاتهامات لقطر بدعم التنظيمات الارهابية بما فيها تنظيمي داعش والقاعدة الارهابيين[٢٧].

ولهذا فان التحديات التي تعرضت لها العملية السياسية منذ العام ٢٠٠٣ بسبب السياسة القطرية تجاه العراق تمثلت في:

١- استقبال قطر لأشخاص مطلوبين للقضاء العراقي.

٢- عقد مؤتمر في الدوحة في العام ٢٠١٥ لمناقشة الشأن العراقي دون الرجوع الى الحكومة العراقية، ودعوة أشخاص معينين لحضور المؤتمر. وكذلك ما خرج به المؤتمر من دعوات تطالب بانهاء العملية السياسية.

٣- الاتهامات الموجهة لقطر بتمويل التنظيمات الارهابية، لاسيما في سوريا التي أثرت بشكل كبير في زعزعة الأمن في العراق لاسيما المتعلقة منها بدخول تنظيم داعش الارهابي للعراق في حزيران ٢٠١٤، مما شكل تهديداً كبيراً للعراق بشكل عام والعملية السياسية بشكل خاص.

الخاتمة:

أثرت سياسات بعض الدول بشكل سلبي على العراق ومنها على وجه الخصوص دول جواره الإقليمي، إذ انها رفضت بشكل أو أخر التعامل مع العراق بعد التغيير السياسي في العام ٢٠٠٣. فالعملية السياسية في العراق تستند بشكل رئيس على الديمقراطية وآلياتها في تولي السلطة وتداولها بشكل سلمي، إذ ان نتائج الانتخابات هي المعيار في تحديد من يتولون السلطة ووفق ما نص عليه الدستور من آلية وشروط لذلك.

غير أن مخرجات العملية السياسية في العراق عدتها هذه الدول بأنها غير مرضية لها ولأهدافها وتطلعاتها. ولهذا فإنها عملت على تغير نتائج المعادلة السياسية التي انتجها التغير السياسي في العام ٢٠٠٣ عبر وسائل مختلفة، منها ممارسة الضغط من أجل تغليب التوافقية على حساب الاستحقاق الانتخابي لإضعاف العملية السياسية، وتارة أخرى محاولات الغاء العملية السياسية.

ومن الدول التي شكلت سياساتها تهديداً للعملية السياسية دولة قطر، إذ أن استقبالها لأشخاص مطلوبين للقضاء العراقي، ورعايتها لمؤتمر في الدوحة في أيلول ٢٠١٥ يناقش الشأن العراقي، من شأنه التأثير سلباً على العملية السياسية في العراق، إذ انها بذلك توفر لهم ولأخرين منبراً ينقل صورة مشوشة وغير حقيقية عن الوضع السياسي في العراق.

كما ان الاتهامات التي وجهت الى قطر بتمويل التنظيمات الارهابية ومنها التنظيمات الإرهابية في سوريا، فضلاً عن استخدامها للوسائل الإعلامية وتوظيفها بشكل سلبي في محاولة للتأثير في وحدة الشعب العراقي ونسيجه الاجتماعي. وبالتالي فان مثل هذا الأمر أثر كثيراً على العراق بشكل عام وعلى العملية السياسية بشكل خاص بعدها الهدف النهائي لهذه السياسات. وبذلك فان مثل هذه السياسات شكلت تهديداً للعملية السياسية في العراق.

وبعد الأزمة الخليجية الأخيرة في العام ٢٠١٧ بين قطر من جهة وكل من السعودية والامارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، فان الاتجاه الى تحسين العلاقات العراقية – القطرية يعد خياراً صائباً في المرحلة الحالية، وفرص هذا الخيار متوافرة بشكل كبير، لاسيما ان قطر في حاجة ملحة لكسر الحصار المفروض عليها من قبل الدول المقاطعة لها. كما ان تعرض قطر لضغوط كبيرة بسبب الأزمة الخليجية ستدفعها الى تغيير سياستها التي انتهجتها في المدة السابقة، ومنها سياستها تجاه العراق، واستبدالها بسياسة أخرى تستند الى عدم التدخل بشؤون الدول الأخرى.

External challenges of the political process in Iraq after 2003:
Qatar's policy challenges are model

dr. Ahmed Abdulameer Al-anbary

Abstract:

Since 2003, Iraq has faced many challenges, foremost of which are the security challenges that have greatly affected the lives of Iraqi citizens, which were mainly aimed at disrupting the political process. Many countries, including some neighboring Iraq, opposed the political change that took place in Iraq in 2003, in which democracy and its mechanisms were adopted as a basis for reaching power and peaceful handling of it. Iraq has been subjected to the positions of some countries to major challenges aimed at the political process in order to disrupt the success. Qatar is one of the countries whose policies and attitudes towards Iraq for the period 2003-2017 have posed major challenges to its political process. However, the crisis that took place between Qatar on the one hand and Saudi Arabia, the UAE, Bahrain and Egypt on the other, and Qatar's boycott and siege since June 2017 can be a good opportunity to advance the relations between the two countries to acceptable levels of cooperation and coordination in various fields, More than Iraq, which is always ready to improve its relations with all countries, especially neighboring countries.

---

(١) رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي: لن اتهاون بملاحقة المفسدين وهم يعارضون الاصلاحات لأنها مستهم، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، ٢٠١٥/٩/٢. http://www.pmo.iq/index.htm

دراســــــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــ

[٢] المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء يعرب عن استغرابه من التصريحات المنسوبة الى رئيس هيئة الاركان في الجيش الامريكي، ٢٠١٥/٨/١٣، http://www.pmo.iq/index.htm

[٣] لتفصيل أكثر ينظر: لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٤/٩/١١، http://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584. كذلك ينظر: كريستيان كوتس أولريكسن، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٤/٩/٢٤، http://carnegie-mec.org/?lang=ar. كذلك ينظر: ميثاق مناحي العيساوي، قطر والمواجهة المفتوحة ضد الاجماع الخليجي، ٢٠١٧/٦/٥، fcdrs.com/polotics/779

[٤] المادة السابعة من الدستور الدائم لدولة قطر ٢٠٠٤، منشور نص المادة السابعة من الدستور القطري تحت عنوان مبادئ السياسة الخارجية في الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية القطرية، http://www.mofa.gov.qa/السياسة الخارجية/المبادئ/مبادئ-السياسة-الخارجية

[٥] لينا الخطيب، السياسة الخارجية القطرية: حدود البراغماتية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٩ – ٤٠، ٢٠١٣، ص ١٥٦.

[٦] للتفصيل عن مطالبات الجماهير والأحداث التي أفضت الى تغيير الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، ينظر: رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟ السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته، دار الكتاب العربي للنشر، دمشق – القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٩٠ – ٢١٩.

[٧] للتفصيل ينظر: د. عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء .. أعداء، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٠٩ – ٢٢٦.

[٨] جواد الحمد (تحرير)، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢، ص ٥١ – ٥٤.

[٩] للتفصيل عن تدخل قطر في شؤون الدول العربية التي حصل فيها تغيير بنظام الحكم فيه وتلك التي تشهد أحداث تسعى للتغيير منذ نهاية العام ٢٠١٠ وحتى الآن، ينظر: عرفات علي جرغون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد ١١، العدد ٤٨، كانون الأول ٢٠١٤، ص ٢٨ – ٤٠.

[١٠] كريستيان كوتس أولريكسن، مصدر سبق ذكره.

[١١] لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، مصدر سبق ذكره.

[١٢] للتفصيل عن وجود الاخوان المسلمين في دول الخليج العربية، ينظر: مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون في الخليج، ط ٤، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١١.

[١٣] للتفصيل عن التجربة السياسية للإخوان المسلمين في عدد من الدول العربية، ينظر: د. السيد محمود الوزيري، الأسس الفكرية للإخوان المسلمين وتأثيرها في تطورات الشرق الأوسط، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٠٤ – ٣١٧.

[١٤] تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد ١٠٠، تموز ٢٠١٧، ص ١.

[١٥] عن التدخل القطري في ليبيا، ينظر: مجموعة باحثين، حال الأمة العربية ٢٠١٤ – ٢٠١٥ الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٥٨٣. كذلك ينظر: د. خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، في: مجموعة باحثين، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧٦.

[١٦] لتفصيل أكثر ينظر: كريستيان كوتس أولريكسن، مصدر سبق ذكره.

[١٧] د. عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء .. أعداء، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

[١٨] مصر تتهم قطر بدعم جماعات " إرهابية " في ليبيا والدوحة تحتج، ٢٠١٧/٦/٢٨،

www.bbc.com/arabic/middleeast-40432372#

(١٩) رئيسة لجنة الخارجية بالكونغرس الأمريكي: مسؤول قطري قدم الدعم للعقل المدبر لهجمات ١١ سبتمبر، ٢٠١٧/٧/٢٧، http://arabic.rt.com/middle_east/890872

(٢٠) دبلوماسي سعودي: تمويل قطر لجبهة النصرة في سوريا سلوك غير مقبول، ٢٠١٧/٧/١٣، https://arabic.rt.com/middle_east/888500

(٢١) أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها، ٢٠١٧/٦/٥، www.bbc.com/arabic/middleeast

وبخصوص تخوف بعض دول الخليج العربية ومنها الامارات من الخطر الذي يشكله الإخوان المسلمين، ينظر: إيمان أحمد، الإخوان المسلمون في دولة الامارات: التحديات والآفاق، تقدير موقف، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦/١/٢٣، http://www.eipss-eg.org/political.estimated.position/2/1/117

(٢٢) الدول الأربع المقاطعة لقطر: الاتفاق القطري الأمريكي خطوة غير كافية وسنراقب التزام الدوحة، www.bbc.com/arabic/middleeast

(٢٣) السعودية ومصر والإمارات والبحرين تصدر بيانا مشتركا بخصوص قطر، ٢٠١٧/٦/٨، https://arabic.rt.com/middle_east/882680-

(٢٤) الإمارات: هناك حاجة لمرقبة دولية في الأزمة مع قطر، www.bbc.com/arabic/middleeast-40627351#

(٢٥) محمد عبد الجبار الشبوط، مؤتمر الدوحة، جريدة الصباح، ٢٠١٥/٩/٦، http://www.alsabaah.iq/ArticlesBrowser.aspx?CatID=4

(٢٦) للتفصيل عن العلاقة بين الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ينظر: د. عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق انموذجاً، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٨، ٢٠١١، ص ٢٥٧ – ٢٨٠.

(٢٧) أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها، ٢٠١٧/٦/٥، بي بي سي، www.bbc.com/arabic/middleeast-40164799#